هناك اختلاف ملحوظ بين الدول الصناعية الجديدة فيما يخص دور الروابط الأربع. فأولا، يختلف بروز الروابط الأربع بشكل ملحوظ مع مرور الوقت في كل منطقة، حيث إن كل مرحلة من المسارات الصناعية للدول الصناعية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ارتبطت بمزيج مختلف من الموارد الخارجية المستخدمة لتمويل التنمية، ففي شرق آسيا مثلا، تعتمد الـ (ISI) الأولى على كم كبير من المساعدات الخارجية والقليل من تجارة التصدير. وبشكل معاكس، نجد المرحلة التالية للـ (EOI) الأولى عرفت بصادراتها الكبيرة وبعدم وجود مساعدات خارجية فعليا.

ثانيا، يختلف بروز الروابط الأربع أيضا بين المنطقتين ضمن المرحلة نفسها من التصنيع فنجد أن المنطقتين مرتا عبر مرحلة من الـ (ISI) الأولى، ولكن الديناميكية كانت مختلفة تماما، فنجد أن الـ (ISI) الأولى في شرق آسيا جرى تمويلها بمبالغ كبيرة من المساعدات الاقتصادية الخارجية، بينما نجد أن المرحلة ذاتها في أمريكا اللاتينية مالت إلى الاعتماد على الصناعيين المحليين مع دعم الدولة، وبمساهمة محدودة من قبل الشركات المتعدية للحدود القومية. ومن الواضح أن الاقتصادين الكوري الجنوبي والتايواني ما كانا ليبقيا خلال الخمسينيات من دون المساعدة الأمريكية. فبين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٥ أرسلت الولايات المتحدة إلى تايوان ١,٥ بليون دولار كمساعدات اقتصادية و ٢,٥ بليون دولار كمساعدات عسكرية، وتلقت كوريا الجنوبية مبلغا مماثلا من المساعدات الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٥٣ و ١٩٦١ على شكل ٢,٦ بليون دولار مخصصة للمساعدات الاقتصادية و ١,٦ بليون دولار للنفقات العسكرية. لقد مولت المساعدات ٤٠ في المائة من الاستثمار الثابت في تايوان و٨٠ في المائة في كوريا الجنوبية، وقد جرى استخدام التدفقات الرأسمالية الميسرة لشراء ٧٠ في المائة من المستوردات الداخلة إلى كوريا الجنوبية، وأيضا لدفع ٩٠ في المائة من عجز الميزان التجاري في تايوان (جاكوبي ١٩٦٦، كول ١٩٨٠).

ثالثا، كان التباين بخصوص الروابط الأربع في ذروته خلال الستينيات، عندما وضع الـ ISI الثانية لأمريكا اللاتينية بجانب الـ (EOI) الأولى لشرق آسيا، فقد اعتمدت المرحلة الأولى بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية، ولكنها كانت موجهة إلى تزويد الأسواق المحلية، بينما اعتمدت المرحلة الثانية على دخول الأسواق الخارجية، ولكنها كانت منفذة إلى حد كبير عن طريق منظمي المشروعات المحليين الذين اعتمدوا

الجدول (٣): بنية التنمية التابعة في أمريكا اللاتينية وشرق اسيا

استراتيجيات التطور، البرازيل والمكسيك					استراتيجيات التنمية كوريا وتايوان			
الروابط الاقتصادية الأربع	صادرات البضائع	(ISI) الأولى	(ISI) الثانية	الصادرات المتنوعة و(ISI) الثانية	صادرات البضائع	(ISI) الأولى	(EOI) الأولى	(ISI) الثانية و(EOI)
مساعدات أجنبية	منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	مرتفع	متوسط	متوسط
تجارة خارجية	مرتفع	منخفض	منخفض (صادرات)	متوسط (مستوردات)	مرتفع	منخفض (صادرات)	مرتفع	مرتفع
استثمارات أجنبية مباشرة	متوسط (البرازيل) مرتفع (المكسيك)	منخفض	مرتفع	متوسط	متوسط	منخفض	منخفض (كوريا ج) متوسط (تايوان)	متوسط (كوريا ج) مرتفع (تايوان)
قروض أجنبية	متوسط	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض	منخفض	منخفض (تايوان) متوسط (كوريا ج)	متوسط (تايوان) مرتفع (كوريا ج)

المصدر: جيريفي ووايمان (١٩٨٩).

بشكل رئيسي على المصادر المالية المحلية، (وقد كان هذا صحيحا بشكل خاص في تايوان، بينما كان الرأسماليون المحليون في كوريا الجنوبية في السبعينيات مدينين لدائنين أجانب.

رابعا وأخيرا، تختلف أمريكا عن شرق آسيا بخصوص الوزن الكلي الذي كان للروابط الأربع في المنطقتين، فتاريخيا، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية أهم المصادر الاقتصادية الخارجية للدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية، ومقابل ذلك كانت تجارة التصدير والمساعدات الخارجية هي الأشكال الرئيسية للروابط الشرق آسيوية مع الاقتصاد العالمي، وأحد الأسباب الرئيسية لكون التبعية قضية شائكة بالنسبة إلى بلدان أمريكا

اللاتينية، هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى خلق خلافات أكثر من الأنواع الأخرى من رأس المال الأجنبي في بلدان العالم الثالث (انظر ستالينغز ١٩٩٠). من جهة أخرى، بدأ الاعتماد التجاري على الولايات المتحدة في الدول الصناعية الشرق آسيوية يتراجع منذ أوائل السبعينيات، وأصبح تصديرها أكثر تنوعا (باريت وتشين ١٩٨٧)، مقللة بذلك، ولكن غير منهية، بعض النتائج الضارة لشراكة التصدير وتركز المنتجات.

يمكن إغناء مفهوم التبعية بتعامل أكثر صراحة مع قضايا إدارة التبعية. وتركز هذه الطريقة الاهتمام على قدرة المؤسسات المحلية في استخدام الموارد الاقتصادية الخارجية بشكل منتج وانتقائي لخدمة المصالح المحلية. إن إحدى طرق فهم نجاح استراتيجية التصدير التي اتبعتها الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا هي أداء مؤسسات التصدير المملوكة محليا، والتي سعت بحماس كبير واستغلت فرص مبيعات ما وراء البحار المربحة، وقد أنشأت هذه الشركات المحلية المصدرة روابط متينة مع المشترين الأجانب الذين قدموا المساعدة في شؤون تصميم المنتجات والنقل التكنولوجي، لقد مكن التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المتوافرة الدول الصناعية الشرق آسيوية من الانتقال من الصادرات التقليدية كالأقمشة والملابس والأحذية إلى صناعات أثقل وأكثر تكنولوجية، مثل معدات النقل والأجهزة الكهربائية وتجهيزات الكمبيوتر. وقد أنشئت مشاريع الأبحاث المشتركة والشركات المملوكة محليا في كوريا الجنوبية وتايوان لإعطاء هذه البلدان مرونة أكبر في تطوير إنتاجها الخاص وقدراتها التكنولوجية (شيف ١٩٩). وهكذا فإن نجاح كلا الـ (EOI) الأولى والثانية في الدول الصناعية الشرق آسيوية جرى تفسيره في القسم الأكبر منه بقدرة الشركات المحلية على إدارة علاقاتها التبعية بكفاءة في مجالات الاستثمار والتجارة العالمية.

نظام التصنيع العالمي الناشئ: باتجاه تركيب نظري

تقدم هذه النظرة المقارنة للتصنيع، في الدول الصناعية الحديثة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية العناصر اللازمة لتركيب جديد في نظرية التنمية، يرتكز هذا التركيب النظري على مفهوم معدل للنظام العالمي يكون فيه تركيزي على معايير متغيرة لحركية الدول الصناعية الجديدة في نظام التصنيع العالمي الناشئ.

سأناقش ثلاث قضايا ذات علاقة لأوضح اتجاها يمكن أن يتخذه هذا المنهج: (١) تراجع أهمية التصنيع، (٢) موقع رأس المال المركز والمحيط في سلاسل البضائع المعاصرة وشبكات التصدير/التسويق، (٣) إطار عمل لتمييز أدوار الدول الصناعية الجديدة في الاقتصاد العالمي، وستكون ملاحظاتي الختامية موجهة إلى مسائل تخص الأبحاث المستقبلية في هذا الموضوع.

تراجع أهمية التصنيع (إجمالي الإنتاج المحلي)

منذ الخمسينيات، ضاقت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يخص التصنيع. وازدادت الصناعة كجزء من إجمالي الناتج المحلي بشكل كبير في معظم بلدان العالم الثالث، ليس بشكل مطلق فقط، بل مقارنة أيضا ببلدان المركز (هاريس ١٩٨٧)، وفي أواخر السبعينيات لم تلحق الدول الصناعية الجديدة ككل بدول المركز فحسب، بل إنها تخطتها على مستوى درجة تصنيعها (أريجي ودرانجل، ١٩٨٦: ٥٤ ـ ٥).

في عام ١٩٨٦ كان لدى كل الدول الصناعية الجديدة ـ في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، باستثناء هونج كونج ـ حصص صناعية في إجمالي الناتج المحلي تجاوزت مستوى متوسط دول السوق الصناعية البالغ ٣٥ في المائة، وينطبق الشيء ذاته على الصناعة التحويلية، التي هي عموما أكثر الأجزاء حيوية في القطاع الصناعي، كانت نسبة الصناعة التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠ في الولايات المتحدة مثلا ١٧ في المائة، وكان ذلك أقل من الدول الصناعية الأمريكية اللاتينية والشرق آسيوية السبع (انظر الجدول ١). بينما الصناعة والصناعة التحويلية ـ كحصة في إجمالي الناتج المحلي GDP ـ في انحدار في أكثر البلدان تقدما في الاقتصاد العالمي. جرت موازنة هذا الاتجاه بتركيز المركز على قطاع الخدمات وعلى القطاعات من الصناعات التحويلية ذات الإنتاجية الأعلى والقيمة المضافة العالية. وبشكل يدعو إلى السخرية، كلما ازداد عدد الدول التي تتوجه إلى التصنيع، فقد التصنيع بذاته الصفة الرئيسية التي كانت له سابقا كسمة مميزة للتنمية القومية.

قادت هذه الملاحظات إلى نتيجتين أساسيتين عن الوضع النظري للتصنيع، في الاقتصاد العالمي المعاصر. أولا، التصنيع والتنمية ليسا مترادفين. وهذا ظاهر من النتائج الاجتماعية والاقتصادية المتفاوتة للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا خلال العقدين الماضيين. فعلى الرغم من المستويات الصناعية العالية المتشابهة لدى هذه الدول الصناعية في المنطقتين، نجد أن دول شرق آسيا أدت دورها بشكل أفضل من دول أمريكا اللاتينية، فيما يخص المؤشرات القياسية للتنمية مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، وتوزيع الدخل، والثقافة، والصحة والتعليم (انظر جيريفي وفوندا ١٩٩٢).

ثانيا، كما أنه لا يمكن مساواة التصنيع مع التنمية، فهو كذلك لا يضمن التقارب مع وضع المركز في النظام العالمي، وعلى رغم أن الدول الصناعية الجديدة هي الآن دول أكثر تصنيعا من معظم دول المركز، فإن هذا الإنجاز لم يؤد إلى تغيير جوهري لموقعها النسبي في هيراركية الدول في الاقتصاد العالمي. وجد أريجي ودرانجل (١٩٨٦: ٤٤) اللذان اهتما بقياس حركية الصعود والهبوط في النظام العالمي عبر السنوات الخمسين الماضية، من حيث التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، أن ٩٥ في المائة من الدول التي صنفت في واحدة من المناطق الثلاث للنظام العالمي (المركز ونصف المحيط والمحيط) في الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠كانت في المنطقة نفسها في ١٩٧٥ـ ١٩٨٣. كانت اليابان وإيطاليا ضمن الاستثناءات القليلة لحركة الصعود في النظام العالمي، وانتقلتا من نصف المحيط إلى المركز، وأيضا كوريا الجنوبية وتايوان اللتان انتقلتا من المحيط إلى نصف المحيط.

وعلى ذلك، فبينما قد يكون التصنيع شرطا ضروريا للحصول على وضع المركز في النظام العالمي، فإنه لم يعد كافيا. يجب عدم تعريف الانتقال من نصف المحيط إلى المركز أو من المحيط إلى نصف المحيط ببساطة وفق درجة التصنيع لبلد ما، بل بمدى نجاح الدولة في رفع مستوى مختلف نشاطاتها الاقتصادية باتجاه التكنولوجيا والمنتجات المتطلبة للمهارة العالية والتقنية مع وجود مستويات عالية من القيمة المضافة المحلية. إن التجديد المستمر من قبل الدول الأكثر تقدما يجعل من منزلة المركز جبهة أبعد فأبعد منالا.

سلاسل السلع وشبكات التصدير / التسويق

إن إنتاج سلعة واحدة تشارك فيه عدة بلدان في نظام التصنيع العالمي لهذه الأيام، وتؤدي كل دولة المهام في المجال الذي تملك فيه ميزة من حيث التكلفة.

ينطبق هذا الأمر على الصناعات التقليدية مثل الملابس والأحذية، وأيضا على المنتجات الحديثة مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر (جيريفي ١٩٨٩). ولكي نحلل مضامين عولمة الإنتاج هذه في مجموعات محددة من البلدان، مثل البلدان الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فمن المفيد استخدام مفهوم سلاسل السلع.

«سلسلة السلعة» كما عرفها هوبكنز ووالرشتاين (١٩٨٦: ١٥٩) تشير إلى «شبكة من العمالة وعمليات الإنتاج، حصيلتها بضاعة جاهزة»، ولتصوير التركيب الداخلي للسلسلة، يبدأ المرء عادة بالعملية الإنتاجية الأخيرة لبضاعة قابلة للاستهلاك، ثم يتحرك راجعا بالترتيب حتى الوصول إلى موارد المواد الخام. إن تنوع سلاسل السلع المصنعة لغايات التصدير التي تعتبر الدول الصناعية الجديدة مهيمنة عليها اليوم، يتطلب منا تمديد النموذج المقترح من قبل هوبكنز ووالرشتاين بعدة طرق (انظر جيريفي وكورزينوفيتش ١٩٩٤).

أولا، لقد تمحور النمو الديناميكي للدول الصناعية الجديدة حول نجاحها في نشر إنتاجها وصادراتها لمجموعة كبيرة من المنتجات الاستهلاكية المخصصة بشكل رئيسي لأسواق دول المركز، وهذا يعني أن من المهم جدا أن تتضمن سلسلة السلعة حلقات سابقة لمرحلة الإنتاج وأخرى لاحقة لها. وتتألف معظم سلاسل السلع من أربعة أجزاء رئيسية:

(١) تزويد المواد الخام، (٢) الإنتاج، (٣) التصدير، (٤) التسويق وبيع التجزئة. في صناعة الأحذية مثلا تأخذنا سلسلة سلعة كاملة عبر كامل نطاق النشاطات في الاقتصاد العالمي: القطاع الزراعي (ماشية من أجل الجلود، البترول الخام كقاعدة لصناعة البلاستيك، مصادر المطاط الصناعي)، والقطاع الصناعي (صناعة أحذية) وقطاع الخدمات (الأنشطة المتعلقة بالتصدير والتسويق وبيع التجزئة للأحذية). تتشابه سلاسل السلع في معظم بقية الصناعات اليوم في منظورها العام.

ثانيا، إن امتداد سلاسل السلع إلى ما وراء الإنتاج ليشمل تدفق الإنتاج إلى المستهلك ضروري، لنتمكن من استكشاف مكان تمركز الفائض الاقتصادي في الصناعة العالمية. تكمن الميزة النسبية للدول الصناعية الجديدة بشكل رئيسي في مرحلة الإنتاج، بسبب التكاليف الرخيصة للعمالة في هذه البلدان قياسا بالمركز، وإنتاجيتها العالية قياسا بالمحيط. والنتيجة الطبيعية المهمة لهذه الحقيقة هي أن التوزيع وبيع التجزئة لهذه السلاسل من السلع يميلان إلى كونهما أكثر ربحية من تصنيعها بالذات. وأكثر من ذلك، فإن الفائض الاقتصادي الذي ينشأ لدى الموزعين وبائعي التجزئة في بلدان المركز عموما أعلى بكثير عندما يجري الإنتاج في بلدان أخرى عبر البحار بدلا من إنتاجه محليا.

كانت هوامش (ربح) موزعي صناعة الأحذية في الولايات المتحدة مثلا حوالي ٥٠ في المائة في منتصف السبعينيات، ولكنها كانت أقرب إلى ٦٠ في المائة بالنسبة إلى البضائع المستوردة (جيريفي وكورزينوفيتش ١٩٩٠: ٥٤ ـ ٥)، إن التمييز بين المنتجات على أسلوب الماركات المعلن عنها بكثافة واستخدام منافذ توزيع تجزئة متعددة تسمح لشركات بلد المركز أكثر من تلك التي في نصف المحيط باقتناص حصة الأسد من الريع الاقتصادي لمجالات متعددة في صناعة السلع الاستهلاكية.

ولكي تتمكن دول نصف المحيط من الصعود في الاقتصاد العالمي، يتعين عليها إيجاد طرق جديدة للانتقال إلى موقع أكثر ربحية في سلاسل السلع، ويتطلب ذلك نقلة أساسية من التصنيع في نصف المحيط إلى التسويق في المركز، وهي مهمة صعبة تتطلب من الدول الصناعية الجديدة أنماطا جديدة من الاستثمار في الأبحاث والتطوير والإعلان وتوزيع تجارة التجزئة.

تمييز أدوار الدول الصناعية الجديدة في الاقتصاد العالمي

يسمح لنا التحليل السابق للدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا بالتعرف على مجموعة متميزة من الأدوار التي تلعبها البلدان نصف المحيطية في الاقتصاد العالمي.

تعكس هذه الأدوار مزيجا من النشاطات الاقتصادية المركزية ـ المحيطية في الدول الصناعية الجديدة، وأيضا أهمية رأس مال المركز والمحيط في القيام بهذه الجهود التنموية، وهذه الأدوار ليست حصرية بصورة متبادلة. فقد يشهد بلد أو مجموعة بلدان نقلات دراماتيكية بمرور الزمن. ومن وجهة نظر نظرية النظم العالمية، من المهم ملاحظة أن هذه الأدوار في الاقتصاد العالمي يجري تحديدها بشكل كبير حسب الظروف المحلية، مثل أنماط التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل الدول الصناعية الجديدة.

يركز هذا الإطار على الإنتاج للتصدير في الدول الصناعية الجديدة، باعتبار ذلك أفضل مؤشر للميزة التنافسية لبلد ما، يمكن وصف الدول الصناعية الجديدة في إطار أربعة أنواع من الأدوار الاقتصادية الرئيسية: (١) دور تصدير السلع، (٢) دور منصة التصدير، (٣) دور التعاقد على المواصفات، (٤) دور مورّد المكونات.

يعتبر دور تصدير السلع ذا أهمية رئيسية بالنسبة إلى الدول الصناعية في أمريكا اللاتينية حيث تشكل المواد الخام ثلثي إجمالي الصادرات أو أكثر، وأيضا بالنسبة إلى سنغافورة التي تعالج كمية كبيرة من المنتجات المتعلقة بالبترول وتعيد تصديرها (الجدول ٢). إن رأس المال المحيطي يسيطر على معظم صناعات الموارد الطبيعية هذه في مرحلة الإنتاج في أمريكا اللاتينية، وذلك لأن إدارة الصناعات البترولية والتعدينية بين مؤسسات تملكها الدولة، وبينما نجد الصناعات الزراعية وصناعات الدواجن والمواشي مملوكة من قبل رأس المال المحلي، نجد عكس ذلك في سنغافورة، فالشركات العالمية التي تملك معظم الصناعات المتعلقة بالبترول، ترسل هذه البضائع المصدرة إلى عدد كبير من الدول والحصة الأكبر منها إلى دول المركز، ويسيطر رأس مال المركز عادة على شبكات التصدير والتوزيع.

دور منصة التصدير يتعلق بتلك الدول التي يجري فيها تجميع مملوك للأجانب كثيف العمالة للسلع المصنعة في مناطق تجهيز الصادرات. تعرض هذه المناطق حوافز خاصة لرأس المال الأجنبي وتجتذب شركات في مجموعة مشتركة من الصناعات : الملابس والأحذية والإلكترونيات، ونجد عمليا ان جميع الدول الصناعية الجديدة الشرق آسيوية والأمريكية اللاتينية قد انهمكت في مثل هذا الشكل من الإنتاج كثيف العمالة، على رغم أن اهميته

تميل إلى التناقص، لأن الأجور ترتفع والدول تصبح أكثر تطورا. وأخذت مناطق تجهيز الصادرات تتناقص في تايوان وكوريا الجنوبية خلال العقدين الماضيين، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع السريع لنفقات العمالة. كانت هذه الدول تحاول رفع مستوى نشاطاتها التصديرية بالتوجه إلى المنتجات التي تتطلب مهارة وتكنولوجيا. لقد جرى احتلال دور منصة التصدير في آسيا الآن بواسطة بلدان ذات أجور عمال منخفضة مثل الصين والفلبين وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا.

في أمريكا اللاتينية من جهة أخرى، نجد صناعات منصة التصدير في ازدياد ملحوظ لأن مستوى الأجور في معظم بلدان المنطقة أقل بشكل ملحوظ منه في بلدان شرق آسيا الصناعية، وانخفاض العملة الأخير في دول أمريكا اللاتينية الصناعية يجعل أسعار صادراتها أكثر منافسة عالميا. ولخطط التصدير في أمريكا اللاتينية أيضا ميزة القرب الجغرافي من أسواق أهم دولة مركز مقارنة مع خطط التصدير الآسيوية. ربما تكون صناعة مستحضرات التجميل في المكسيك التي أقيمت في عام ١٩٦٥ كجزء مكمل من برنامج تصنيع الحدود الشمالية أكبر وأنشط منطقة تصدير هناك، لقد ضاعفت صناعة مستحضرات التجميل أرباحها من عام ١٩٨٢ (٨٥٠ مليون دولار) إلى عام ١٩٨٧ (١,٦ بليون دولار). وفي العام الأخير كانت صادرات هذه المستحضرات هي ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية في المكسيك، ولم تسبقها إلا صادرات النفط الخام فقط (كاريللو، هيرتا، اوركيدي ١٩٨٩). وهناك مناطق مشابهة في البرازيل وكولومبيا وأمريكا الوسطى وجزر الكاريبي. يسيطر المركز على مراحل إنتاج وتصدير وتسويق سلاسل السلع لهذه البضائع الاستهلاكية. والمساهمة الرئيسية لدول المحيط هي العمالة الرخيصة.

يشير دور التعاقد على المواصفات إلى إنتاج البضائع الاستهلاكية الجاهزة بواسطة شركات مملوكة محليا، حيث يوزع الناتج ويسوَّق بواسطة عاصمة المركز أو وكلائها. هذا هو الموضع الرئيسي المملوء بالدول الصناعية الجديدة الشرق آسيوية في الاقتصاد العالمي المعاصر. في عام ١٩٨٠ قدمت ثلاث دول صناعية شرق آسيوية (هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية) ٧٢ في المائة من مجمل البضائع الاستهلاكية

الجاهزة المصدرة من قبل العالم الثالث إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقدمت دول آسيوية أخرى ١٩ في المائة، بينما جاء ٧ في المائة فقط من أمريكا اللاتينية والكاريبي. كانت الولايات المتحدة هي السوق الرئيسي لهذه المنتجات فقد استوعبت حوالي ٤٦ في المائة من مجموعها (كيسينج ١٩٨٣: ٣٣٨ ـ ٩)، في شرق آسيا يسيطر رأس المال المحيطي على مرحلة إنتاج سلاسل السلع الاستهلاكية (هاجارد وتشينج ١٩٨٧، جيريفي ١٩٩٠ أ)، بينما يميل المركز للسيطرة على المراحل الأكثر ربحية كالتصدير والتوزيع وتجارة التجزئة، وبينما نجد التعاقد الفرعي العالمي على البضائع الاستهلاكية الجاهزة متناميا في أمريكا اللاتينية، نجده يميل لأن يكون تابعا لشكلي منصة التصدير ومورد المكونات.

يشير دور مورد المكونات إلى إنتاج الأجزاء المكونة في الصناعات التي تعتمد على الكثافة التكنولوجية والرأسمالية في المحيط، من أجل التصدير وإعادة التجميع النهائي في بلد المركز، وقد كان ذلك هو الموقع الرئيسي للصادرات المصنعة للدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية.

خلال العقدين الماضيين، كانت البرازيل والمكسيك تشكلان مواقع إنتاج مهمة للصادرات المندمجة عموديا مع الشركات المتعدية للقوميات إلى أسواق دول المركز وخصوصا الولايات المتحدة، منذ أواخر الستينيات. إن هذا أكثر وضوحا في صناعات معينة مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر والصناعات الصيدلانية (نيوفارمر ١٩٨٥)، فقد قدمت الشركات العالمية الأمريكية والأوروبية واليابانية الخاصة بالسيارات مثلا تسهيلات تصنيعية في المكسيك والبرازيل لإنتاج المحركات وقطع السيارات، حتى سيارات كاملة للأسواق الأمريكية والأوروبية.

في أمريكا اللاتينية، يملك رأس مال المركز ويدير مرحلة التصنيع في سلسلة السلعة لإنتاج مورد المكونات بالاشتراك أحيانا مع شريك محلي، وتقوم الشركة المتعدية للقوميات بعمليات التصدير والتوزيع والتسويق للبضاعة المصنعة. هناك ميزة رئيسية لهذا الإجراء الإنتاجي هي أنه يحتمل ان ينتج عنه نقل التكنولوجيا من دول المركز.

هناك شكلان مختلفان لدور مورد المكونات في شرق آسيا، الأول يشبه إجراء أمريكا اللاتينية الذي تقوم فيه الفروع الأجنبية بتصنيع قطع أو مجموعات فرعية في شرق آسيا لمنتجات مثل أجهزة التلفزيون وأجهزة الراديو والسلع الرياضية والأجهزة المنزلية والتي يجري تجميعها وتسويقها في البلد الذي سترسل إليه (وكثيرا ما تكون الولايات المتحدة).

يشمل الشكل الثاني لدور مورد المكونات إنتاج مكونات بواسطة شركات شرق آسيوية لبيعها لمختلف المشترين في السوق العالمي، وهذا ظاهر في صناعة أشباه الموصلات، ركزت الشركات الكورية الجنوبية جهودها بشكل حصري تقريبا على الإنتاج الغزير لرقائق الذاكرة القوية (حاسوب)، الجزء المنفرد الأكبر من صناعة أشباه الموصلات، والتي تباع بشكل واسع لمصانع المعدات الإلكترونية المحلية والعالمية. تايوان من جهة أخرى ركزت على إنتاج الرقائق المعدة خصيصا لمهام معينة في صناعة الألعاب وألعاب الفيديو، وأجهزة أخرى. وقد قيل إن تايوان لديها أربعون مؤسسة لتصميم الرقائق متخصصة في مجالات تصدير، ومن ثم إعداد المنتجات لها (مجلة فار إيست إيكونوميك ريفيو، ١٩٨٨).

اكتسبت تايوان ببراعتها التكنولوجية المرونة للانتقال إلى مجال تحديث الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، ولكن من دون الأسماء التجارية الخاصة بالشركات المعروفة عالميا، وميزانية إعلانية كبيرة، وشبكات تسويق وبيع تجزئة، ستجد منتجات تايوان صعوبة في الانفصال عن دور التعاقد الفرعي العالمي. ربما تكون لكوريا الجنوبية فرصة أكبر لدخول أسواق دول المركز بنجاح لأنها تملك رأس المال والتكنولوجيا الكافيين لبناء مراكز إنتاج وشبكات تسويق وراء البحار. وهكذا أصبحت سيارات شركة تصنيع السيارات الكورية (هونداي موتورز) من أكثر السيارات استيرادا في كندا والولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينيات (جيريفي ١٩٩٠ أ).

تبين هذه الدراسة للأدوار المختلفة التي تلعبها الدول الصناعية الجديدة الأمريكية اللاتينية والشرق آسيوية في الاقتصاد العالمي أن الدراسات القياسية للتنمية قدمت صورة مبالغا في بساطتها عن

نصف المحيط.كانت الشركات الصناعية الشرق آسيوية أكثر نجاحا في مجالات مورد المكونات والعقود الفرعية العالمية، مع إعطاء أهمية ثانوية ومائلة للهبوط لدور منصة التصدير كما هو مؤكد في دراسات «التقسيم العالمي الجديد للعمل». من جهة أخرى يوجد لدى الشركات الصناعية الجديدة الأمريكية اللاتينية نوع مختلف من العلاقة مع الاقتصاد العالمي، فهم بارزون في تصدير البضائع ومنصة التصدير وأشكال الإنتاج الموردة للمكونات، ولكنهم متأخرون كثيرا عن شركات شرق آسيا الصناعية في مجال العقود الفرعية العالمية للصادرات المصنعة.

على رغم أن لكل من هذه الأدوار محاسنها ومساوئها فيما يخص الحركة ضمن النظام العالمي، يمكن فهم الصورة العامة للدول الصناعية الجديدة فقط بالنظر إلى تفاعل مجموعات الأدوار التي تزاولها هذه البلدان، وإذا كان لنظرية التنمية أن تكون مناسبة للتسعينيات، فعليها أن تكون مرنة بما يكفي لتدمج التخصص المتزايد وعلى مستوى البضاعة وعلى المستوى الجغرافي مع الأساليب الجديدة للوحدة الإقليمية والعالمية.

اتجاهات للبحث المستقبلي

تقترح الدراسة النظرية التركيبية التي سبق بيانها عدة مناطق واعدة للبحث في الأداء المتنوع للدول الصناعية الجديدة في الاقتصاد العالمي، ولكي نفهم بشكل أفضل، سبب نمو بعض الدول بشكل أسرع من دول أخرى، وماذا تستطيع الثانية أن تتعلم من الأولى فنحن بحاجة إلى التركيز على عدة مستويات متداخلة من التحليل: مستوى النظام العالمي أو الكوكبي والسياسات والمؤسسات على المستوى القومي والأسس الاجتماعية للمنافسة على المستوى المحلي.

لقد أدى نظام التصنيع الكوكبي الذي انبثق في العقدين الأخيرين والتوسع الحاصل في النشاط التصديري من قبل الدول الصناعية الجديدة، إلى أنماط جديدة من التنوع والتخصص في شبكة التصدير المعاصرة للاقتصاد العالمي. وبينما نجد تنوع صادرات الدول الصناعية الجديدة بشكل واضح باتجاه البضائع غير التقليدية وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا

(الجدول ٢)، فإننا نجد أن توجه هذه الدول نحو تطوير مستويات أعلى من التخصص في مجال التصدير القومي أقل عرضة للملاحظة. هناك دليل على الاختلاف في مجالات التصدير للدول الصناعية الجديدة ضمن شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. مما يقودنا إلى مناقشة افتراض وجود نماذج إقليمية للتنمية الصناعية (جيريفي ١٩٨٩، جيريفي وفوندا ١٩٩٢)، كيف ولماذا ظهرت هذه النماذج من التخصص التصديري خلال العقود القليلة الماضية ؟ كيف أنشأت دول شرق آسيا الصناعية مثل هذه الشبكة التصديرية الفعالة للبضائع الاستهلاكية في الستينيات ؟ ما هي الدروس التي يمكن أن تستخلصها الدول الأخرى الراغبة في توسيع صادراتها المصنعة اليوم؟

السلسلة السلعية أداة تحليلية مهمة يمكن استخدامها للإجابة عن بعض هذه الأسئلة (جيريفي وكورزينوفيتش ١٩٩٤). من المطلوب إجراء دراسة مفصلة عن سلاسل السلع في مختلف الصناعات من أجل التحري عن مزيج نشاطات المركز ـ المحيط عند كل حلقة من حلقات السلسلة، وأيضا من أجل تعريف الاستراتيجيات التي تتبعها بلدان مختلفة من أجل الصعود أو مقاومة التحول إلى محيط في النظام العالمي (أريجي ودرانجل ١٩٨٦)، ويدل النجاح الأخير للسيارات وأشباه الموصلات والأجهزة المنزلية الكورية، وأجهزة الكمبيوتر وأدوات الرياضة التايوانية والبيرة المكسيكية في الأسواق الأمريكية على أنه يمكن للشركات في الدول الصناعية الجديدة أن تستولي على حصص مهمة في أسواق دول المركز، حتى في التكنولوجيا والصناعات التي تحظى بتكثيف إعلاني (نيوفارمر، ١٩٨٥ من أجل مقاربة ذات صلة تطبق اقتصاديات المؤسسة الصناعية على أنواع متعددة من صناعات تحويلية موجهة عالميا في أمريكا اللاتينية)، الأمر بحاجة إلى بحث مقارن حول السلاسل السلعية ليلقي الضوء على الأوضاع التي يستطيع المنتج المحلي في الدول الصناعية الجديدة (NICs) أن يحوز وفقها مستويات أعلى من الفائض الاقتصادي من خلال إنتاج موحد مندمج واستراتيجيات تسويق على مستوى عالمي.

تكون الاختلافات الوطنية في سياسات الحكومة، المؤسسة الاقتصادية، والبنية الاجتماعية محددات مهمة لكيفية استجابة الدول الصناعية الجديدة للفرص والقيود في الاقتصاد العالمي. تأثرت السياسة الصناعية

في كل بلد من البلدان الصناعة الجديدة، على سبيل المثال، بنماذج متنوعة من الملكية من ناحية الأهمية النسبية للشركات التي يملكها أجانب، للمشاريع الحكومية، والشركات المحلية الخاصة (جيريفي، 1990 a) تكون الاختلافات داخل الأقاليم مذهلة على الأغلب، مثلما هي فيما بينها. بينما تقوم البنية الصناعية الكورية الجنوبية المركزة المؤلفة من شركات ضخمة مملوكة محليا، ومن مجتمعات صناعية بروليتارية بإعداد البلد ليكون «نموذج الإنتاج الكبير» للنمو الاقتصادي، نجد أن المجموعة التايوانية الضخمة من الشركات الأصغر وقوتها العاملة الأكثر تفتتا تؤدي إلى «نموذج التخصص المرن» دائم التجدد الذي يحاول أن يستوعب التغيير أكثر من أن يسيطر عليه (طرح هذا الموضوع لكنه لم يطور في سابل ١٩٨٦، وديو ١٩٩٠).

يركز الأساس الاجتماعي للمنافسة في الدول الصناعية الجديدة انتباهنا على كيفية تعزيز النشاط الاقتصادي بإحكام في بنى العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة (جران أوفيتر ١٩٨٥). إن الإنتاج الفعال والتصدير، وشبكة التسويق كلها منغمسة في علاقات تعاونية بالإضافة إلى العلاقات التنافسية التي تعتمد على العرقية وصلة القربى، والنوع والطبقة وروابط اجتماعية أخرى. لليابان وجنوب كوريا وتايوان على سبيل المثال، مبادئ وأسس مختلفة جدا للمؤسسة الاجتماعية تؤثر في طريقتها في التوسع المحلي، بالاضافة إلى توجهها إلى الأسواق العالمية (هاملتون ١٩٨٧ وبيجارت ١٩٨٨) ألقت الأبحاث حول القطاع غير الرسمي الضوء على الكيفية التي تشكل بها الأنماط المعقدة للمحيط الاجتماعي ترتيبات الإنتاج الفعالة التي تنفذ خلال الفئات الاجتماعية وتعيد تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل، والعمال والحكومة في كثير من الدول (بورتس وآل ١٩٨٩)، أصبحت هذه القضايا بارزة خاصة بالنسبة إلى الكثير من الصناعات الموجهة للتصدير التي تتطلب المنافسة العالمية فيها تبنيا سريعا ومرنا للأوضاع المتغيرة في الاقتصاد العالمي.

إن نظرية التنمية تحتاج إلى إدماج وتوحيد المستويات العالمية والوطنية والمحلية من التحليل إن كنا نريد أن نفهم التحديات والخيارات التي تواجه البلاد الآخذة في التصنيع. يجب أن تستبدل بالمعضلة المزيفة للتنمية الموجهة

إلى الداخل في معارضة التنمية الموجهة إلى الخارج مقاربة أوسع شمولا وإدراكا ترى أن البلاد تشغل أدوارا في عالم الاقتصاد متميزة بعضها عن بعض، وأنها تتطلب تضافرا بين الصناعات التصديرية، بالإضافة إلى تلك التي تنتج للأسواق المحلية. إن وجهة نظر لقضايا التنمية تشترك في صياغتها مختلف التخصصات والنظم العملية تقدم أفضل أمل لنظرية متجاوبة مع المشاكل المحددة والواقعية، وتستطيع أيضا أن توفر الأساس من أجل تعميمات مفيدة.

21 التنمية بعد علم البيئة (١٩٩٥)

بوب ساتكليف

بوب ساتكليف أستاذ في معهد دراسة التنمية والاقتصاد العالمي (هيجو)، في جامعة بلاد الباسك في بيلباو بإسبانيا. يهاجم ساتكليف هنا مجتمع التنمية لتجاهله جبال الأدلة التي تشير إلى أن التنمية العالمية في حد ذاتها مستحيلة ما دامت لن تكون مستدامة بيئيا، ويقول إن افتراضات المركز عن التنمية كلها غير صحيحة: أي أنها لن تلبي احتياجات الرفاهية للأغلبية، وأن الأمم لا تتطور كوحدة، وأن العوائق ليست فقط بشرية. يقول ساتكليف إن التنمية في الحقيقة تسير في الاتجاه الخاطئ: الدول المتخلفة يمكن أن تكون نماذج أفضل بكثير للمجتمعات القادرة على تقديم المؤازرة والدعم أكثر

«التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة. إلا إذا كان هناك إعادة توزيع. والتنمية المستدامة معرضة لخطر ألا تكون إنسانية. إلا إذا ترافقت مع إعادة التوزيع».

ساتكليف

> من الدول المتقدمة. على الرغم من قوة الجدل حول البيئة مثل جدليات ساتكليف، ومن استمرار المسائل البيئية منذ ١٩٧٠، يستمر الخط الرئيسي في الدراسات القائمة على التنمية في تجاهل هذه المسائل الجوهرية. لقد ضاعت فرصة إعادة توجيه التنمية باختطاف، وتحريف عبارة (الاستدامة).

لقد أصبحت أصداء الجدل الكبير اليوم أضعف، ما الذي حل به؟ لماذا تراجع؟ جزء من الإجابة هو أن العالم تخلى عن الحقائق والمشاكل التي كانت تبدو مهمة، ولكن لم يكن تفسيرها ـ أو الإجابة عنها ـ أمرا سهلا من كلا جانبي الجدل الكبير. ويبدو أن نمو الدول الصناعية الجديدة قد مزق توقعات الرافضين وساعد على وضع نموذجها في أزمة. ويبدو أن تراكم نكبات التنمية، خاصة في أفريقيا، والنكسات المرتبطة بأزمات الديون، والظروف التجارية السيئة دحضت تفاؤل أنصار الفائدة المشتركة. ولكن بالاستفادة حتى من الإدراك المتأخر للأمر يمكننا أن نرى وجود سبب آخر لتراجع هذا الجدل: ففي الوقت الذي بدا أنه يرتكز على خلاف عميق كانت هناك أرضية مشتركة أكثر بكثير مما يبدو للعيان. أثناء المجادلات لا تبدو الأشياء التي يتفق عليها الطرفان مهمة في وقتها، ولذلك يجري تجاهلها، ولكن قد يظهر في النهاية أنها أكثر أهمية من الأشياء المختلف عليها، وهذا في رأيي، ما ثبت في جدل التنمية الكبير.

ما ذلك الشيء الذي اتفق عليه كل الأطراف؟ أولا، كانت هنالك فكرة عما يجب أن تكون عليه التنمية. لقد ساد الظن ـ بصراحة ـ أن يكون شبيها بالوضع الذي كان موجودا في الدول المتقدمة، والذي بالطبع كان هو سبب تسميتها بذلك.

كانت التنمية مكانا يقع على الخريطة المفاهيمية في مكان ما بين الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان. قد لا تكون هذه الدول كاملة ولكن أحدا لا يناقش معظم مظاهر خصائصها وميزاتها (خصوصا الاقتصادية): التصنيع واستخدام تكنولوجيا إنتاجية عالية حديثة، ومستويات عالية من التوظيف لعمال منتجين يعملون مع الآلات حوالي ثماني ساعات في اليوم، متوسط مستوى معيشة مرتفع، كفاءة، دقة، معدلات العمر الطويلة، نهاية معظم الوفيات الناتجة عن أمراض معدية.. ويمكن للقائمة المألوفة أن تكون طويلة.

الفكرة المشتركة الثانية كانت وجود علاقة وطيدة، أو حتى أتوماتيكية بين هذه المظاهر الاقتصادية للتطور (خاصة رفع الإنتاج والإنتاجية) والوفاء بالحاجات الأساسية ورفاهية الإنسان. ادعى البعض أن التنمية سوف تتساوى مع المنافع أتوماتيكيا مع مرور الوقت واعتقد آخرون أن على الدولة أن تتدخل، وظن آخرون أن أفضل ما يمكن للفقراء توقعه هو ما يمكن أن يفيض من الإناء، ولكن الجميع اعتقدوا أن الثروات المادية القومية سينتج عنها رفاهية بشرية أكبر، وبتعبير آخر اعتقدوا أن التنمية أمر مرغوب فيه.

الموضوع الثالث الذي بدا أن الجميع كانوا متفقين عليه هو أن فكرة التنمية تنطبق أولا وغالبا على الدول أو الأمم، وذلك هو سبب إشارة خصائص التنمية التي ذكرناها بشكل أساسي إلى بنية الاقتصاديات الوطنية، وهذا يفسر أيضا سبب الاعتقاد السائد بأن رفاهية الإنسان هي نتاج فرعي للتنمية الوطنية.

العنصر الرابع في الاتفاق الضمني كان أنه إذا كانت هناك عقبات أمام عولمة التنمية فهي إذن اجتماعية واقتصادية وسياسية (محلية أو عالمية)، ولكنها ليست طبيعية، و نادرا ما خطر لأي مشارك في الجدل الكبير أن التنمية العالمية إلى المستويات الأوروبية واليابانية والأمريكية قد لا تكون ممكنة ماديا. فإذا كان لدى الجميع بعض التصور (أحيانا ضمنيا) عن العلاقة بين التنمية والرفاهية، فلن يفكر أحد على الغالب في العلاقة بين التنمية والبيئة المادية.

العنصر الخامس يتعلق بشكل قريب بالرابع. كان من المتوقع للتنمية العالمية ضمنيا أن تسبب المساواة بين الدول، وهذا يكون بالرفع إلى أعلى، وهكذا فالمساواة لم تتضمن إعادة التوزيع (أي جذب هؤلاء الذين في القمة إلى الأسفل لكي يربح الذين في الأسفل) كان الهدف الشهير القاضي بالمساعدة بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني هو إعادة التوزيع الأكثر جرأة مما اقترحه أي منهم. ورأى رافضو فكرة الفائدة المشتركة عموما أن إعادة التوزيع المتعمدة عن طريق تقديم المساعدة هي خداع أو كأس مسمومة.

الاتفاق السادس كان، أن التنمية كانت ترى كحالة دائمة، كأنها نوع من العجلات المسننة اجتماعية واقتصادية ولم يكن من المتوقع للدول أن تعود إلى التخلف بعد إحراز التنمية.

لم يفكر كل من كان مهتما بالتنمية والتخلف في أن الجدل الكبير حول الفوائد المشتركة كان أهمها، ولم يتمسك بعض الناس بالافتراضات الستة المتفق عليها وحاولوا إطلاق جدالات مختلفة، ولكنها ولوقت طويل اعتبرت هامشية بالنسبة إلى المسائل الحقيقية، ولم يأت الوقت المناسب لأفكارهم بعد.

شكوك حول وجهة وصلاحية الخريطة

ظهر موضوع البيئة لأول مرة ضمن هذا السياق. وأثار ظهور وجه مهم من أوجه النقد المتعدد الزوايا فجأة نموا في الوعي بآثار النشاطات البشرية على البيئة والآثار الناتجة على شروط بقاء الإنسان، تنتج التنمية تلوثا من جميع الأنواع، وهذا يعني أن أي فوائد للتنمية يمكن أن تقابلها جزئيا أو كليا ظروف أسوأ للحياة. كان الكثير من هذه المضار واضحا جدا (مثل نوعية الهواء والماء) أما الأشياء الأخرى (مثل الحرير الصخري والحقول الكهربائية والطاقة النووية والضجيج والحمية الغذائية) فقد كُشف عنها بالبحث العلمي، وفي هذا المجال لم يكن الوعي البيئي المتنامي إلا خيطا إضافيا في انتقاد الرغبة في هدف التنمية الذي لم يناقش سابقا.

سبب الوعي البيئي والأبحاث ظهور اهتمام مختلف، غالبا ما يبدو وكأنه يفوق الاهتمامات الأخرى ليس لأنه فعلا أكثر أهمية، بل لأنه ينذر بأحداث قد تجعلنا في غنى عن النزاعات الأخرى في أوائل السبعينيات. بدأ الناس يتنبأون بالاستنفاد الوشيك لمصادر المواد التي تقوم عليها التنمية (ميدوز وآخرون ١٩٧٢)، بعد ذلك أتت التوقعات بالتغيرات المناخية وتغييرات أخرى تنتج عن التنمية الموجودة فعليا والتي قد تسبب ـ في أفضل الأحوال ـ تغييرات عميقة للشروط المادية للحياة البشرية قريبا، ويمكن في أسوأ الأحوال أن تجعلها مستحيلة سريعا، من خلال الاستعمال المفرط للمصادر أو الإنتاج الزائد للنفايات، وهنا ليس الموضوع مجرد أن للتنمية نتائج جانبية غير مرغوبة على الحياة البشرية، بل إن تعميمها ـ على وجه الخصوص ـ قد يجعل الحياة البشرية مستحيلة.

يعتبر تأثير المسائل البيئية في جدل التنمية تأثيرا حديثا. حتى عهد قريب ظهرت بحوث موثوقة عن التنمية لم تشر أي إشارة إليها، وعندما أدمجت داخل الجدل، أظهرت ردود فعل مختلفة جدا فيما يخص أهميتها العملية

والمنهجية، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين يعتبرون المسائل البيئية بأهمية التنمية نفسها. هناك البعض ممن يرونها عوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان ضمن منهجية لا تتغير وإن كانت أكثرتعقيدا قليلا (مثلا مايكل ١٩٩٢ وبيرس وباربير وماركانديا ١٩٩٠)، وآخرون يرونها تتطلب تغييرا منهجيا ثوريا. يرى البعض المشكلة البيئية تأكيدا للحاجة إلى نمو اقتصادي سريع (البنك الدولي ١٩٩٢) بينما يراها آخرون في حاجة إلى توقف في النمو وإعادة تنظيم راديكالي للحياة الاجتماعية الإنسانية (دالي ١٩٩١، ترينر ١٩٨٥ و ١٩٨٩).

وهكذا، فالجدل الكبير حول الطريق إلى التنمية، الذي حل محل كل الجدل عن الوسيلة المناسبة، استُبدل به، إلى حد كبير، جدلان آخران مختلفان، هما الرغبة والإمكانية بخصوص الغاية المفترضة. من الآن فصاعدا سأشير إلى هذين الجدلين على أنهما نقد الرفاهية والنقد البيئي. ويتساءل نقد الرفاهية إن كانت غاية التنمية مختلفة عن تلك التي افترض أن تكون أفضل، ويستفسر النقد البيئي عما إذا كانت الغاية المفترضة عادة ستوجد فعلا لو سعى إليها الجميع. وبتعبير آخر هي تناقش أن الوضع الراهن للعالم، أو على الأقل الوضع الذي يتجه إليه، لا يمكن استدامته ماديا.

السمات العامة لانتقادات التنمية القائمة

لهذين النقدين عن التنمية القائمة فعلا (نقد الرفاهية والنقد البيئي) عدد من السمات المشتركة، أولا: يرى كلاهما، ولكن بطرق مختلفة، التنمية الموجودة كعملية متناقضة نوعا ما. يشك أنصار نقد الرفاهية في العلاقة الإيجابية المفترضة بين التنمية والرفاهية حتى أنهم يقترحون أن التنمية الموجودة فعلا قد تؤدي إلى نتائج سلبية لرفاهية الإنسان، وتكون بذلك غير مرغوب فيها. يجسد النقد البيئي مفهوما أكثر حدة عن الطبيعة المتناقضة للتنمية الموجودة فعلا، وهو يرى إمكانية واحتمال قيام مثل هذه التنمية بتقويض قاعدتها المادية ليستحيل بذلك استمرارها، وهكذا فالظاهرة التي كان تعميمها العالمي يعتبر، سابقا وغالبا، بديهيا مرغوبا وممكنا لم تعد ترى كذلك، أي أن محاولة إنتاج شيء يعتبر جيدا قد ينتج شيئا آخر سيئا إلى حد بعيد، مما يدمر دائما فرصة إنتاج أي شيء على الإطلاق.

السمة المشتركة الثانية بين نقدي الرفاهية والبيئة، تعتبر بشكل كبير نتاجا جانبيا للأولى، وهي رفضهما لمؤشرات التنمية الأكثر شيوعا في الاستخدام، خصوصا الناتج القومي أو الدخل القومي. تلقى هذا المفهوم كمقياس للرفاهية أو التنمية الكثيرَ من الانتقادات خلال تاريخه، بحيث إنه من المدهش حقا استمرار كونه (الناتج القومي) صادر الاقتصاديين الأكثر نجاحا إلى بقية أنحاء العالم. ومع ذلك فإن الدخل القومي والناتج القومي مازالا مستمرين في كونهما الإحصاءات الاقتصادية الأكثر استخداما: وهو خرق ملحوظ لمبدأ الاقتصاديين عن مناقب السوق.

يشير مؤيدو نقد الرفاهية إلى عائقين في وجه استخدام المقاييس المعروفة للدخل أو الناتج القومي كمؤشرات للرفاهية الاقتصادية. أولا، يقومون بتحديد قيمة مساوية لما قيمته دولار من إنتاج الأسلحة أو من إعلان كاذب من جهة، إلى ما قيمته دولار من الدواء أو الأدب من جهة أخرى. وهذا يعني أن هناك بخسا نسبيا في تقييم هذه الأنشطة التي تساهم في رفاهية الإنسان. ثانيا يقيمون دولارا من دخل مليونير من جهة بما يساوي دولارا من دخل شخص فقير حينما يكون الأخير يستحق أكثر من ذلك وبشكل واضح.

يقدم مؤيدو النقد البيئي أيضا انتقادين رئيسيين عن احتساب الدخل أو الإنتاج القومي. يشير الأول إلى طريقته في التعامل مع التلوث وتأثيراته السيئة. لم يُطرح شيء من رقم الدخل القومي لكي تؤخذ المظاهر الخارجية السلبية كالتلوث في الحسبان، (ومن ثم بافتراض أنها أكبر من مظاهرها الخارجية الإيجابية، يكون قد بولغ في تقدير الدخل القومي)، ويكون الأمر أكثر سخافة إذا أخذت المبادرة إلى معالجة التأثيرات السيئة للتلوث (مثلا، نفقات تنظيف نهر ملوث بالنفايات الصناعية) تظهر كنفقات إيجابية في أرقام الدخل القومي، وبتعبير آخر يمكن لتكلفة التلوث أن تبدو وكأنها فائدة في الدخل القومي، ليس لمرة واحدة بل لمرتين في بعض الحالات.

يشير النقد الثاني إلى تحويل أرقام الدخل أو الناتج القومي من القيمة القائمة إلى القيمة الصافية لكي يؤخذ في الحسبان جزء رأس المال الذي استنفد في عملية الإنتاج. ولكن رأس المال المعتبر هنا فقط هو رأس المال المنتج بالاستثمار البشري، ولا يشمل ـ وهذا أمر خاطئ ـ المصادر الطبيعية المستهلكة (انظر دالي ١٩٨٨). وتقود هذه الانتقادات، كما تلك التي من جهة

نقد الرفاهية، إلى استنتاج أن أرقام الدخل أو الناتج القومي تبالغ بشكل كبير في تقييم ما تم إنتاجه فعلا عن طريق الاقتصاديات البشرية وما تم اكتسابه فعلا بمساهمتها.

يتفق الانتقادان على نقطة ثالثة، أن كليهما يرفض فكرة، وهي (إحدى الخصائص الرئيسية للتفكير السابق حول التنمية)، أن التنمية هي العملية التي يقترب من خلالها المتخلف إلى حالة «المتقدم»، وهذا الاتفاق يؤدي إلى اتفاق رابع، فكلاهما لا يرى التنمية كمشكلة لبعض الدول (المتخلفة) تغلبت عليها الدول المتقدمة، بل كمشكلة تخص العالم. يؤكد النقد البيئي على الاعتماد العالمي المتبادل، بينما يجذب انتقاد الرفاهية الاهتمام إلى العجز في تلبية احتياجات كل البلدان: الغنية والفقيرة.

النقطة الخامسة المشتركة بين الانتقادين هي الاهتمام بالتوزيع والمساواة بين الغني والفقير، داخل الدول وفيما بينها (رفاهية) وبين الحاضر والمستقبل أو بين الأجيال (بيئي) وهي نقطة سأعود إليها فيما بعد.

وأخيرا يتشارك النقدان في خصيصة سادسة، هي أنهما ليسا جديدين على الإطلاق، فكل مناقشة ذُكرت حتى الآن كانت موجودة في الجدالات الاقتصادية منذ أكثر من قرن مضى. النقد الحديث للتنمية هو بالقدر نفسه من الإحيائية (من القدرة على الإحياء) كأي ظاهرة أصلية.

هناك تواز بين بداية الجدل الكبير عن الفائدة المشتركة وهذه الجدالات الجديدة عن التنمية والتي آزرت تأثيرها. ويقول رافضو الفائدة المشتركة أن الجدالات السابقة حول سياسة التنمية كانت كلها غير مناسبة لو حدثت في محيط بيئة اجتماعية اقتصادية عالمية غير متكافئة تمنع التنمية. لقد بدأ أولئك الذين دافعوا عن التغير الاجتماعي الرئيسي كتمهيد ضروري للتنمية، وكأنهم يفترضون شيئا أساسيا أكثر مثل المنافسة الرئيسية، بدت المجادلات حول السياسة الاقتصادية تافهة بالمقارنة مع الخيار بين الرأسمالية والاشتراكية. والآن، وبشكل متشابه، يبدو أن كلا من انتقادي الرفاهية والبيئة للتنمية يعرِّفان مشكلة يبدو منطقيا أنها تسبق مسألة النظام الاجتماعي الاقتصادي. فإذا كان البشر لا يستفيدون من التنمية، وإذا كانت مستحيلة ماديا فإنه لا تكاد تكون هناك أي أهمية للنظام الاجتماعي الذي يمكن أن تحدث بموجبه التنمية العامة. وإذا كان مثل هذا

النمط من التفكير يساعد في تفسير الاهتمام الحالي بهذه القضايا، فهي ليست قابلة للحل بمعزل عن مسألة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي وأيضا السياسي، كما سأؤكد فيما بعد.

أهمية إعادة التوزيع

يعني كلا المفهومين المهمين (التنمية الإنسانية والمستدامة)، كما هما معرَّفان هنا، تحسينا في عملية الوصول إلى الموارد من قبل المجموعات المبعدة: أي الفقراء في حالة التنمية الإنسانية والأجيال المستقبلية، (وربما أنواع إحيائية أخرى) في حالة التنمية المستدامة. والتنمية البشرية، من دون الاهتمام بالاستدامة، تعني تحسين التوزيع في الوقت الحاضر بإساءة التوزيع بين الحاضر والمستقبل (من لم يولدوا بعد يدعمون فقراء الحاضر) وفي الوقت نفسه، نجد أن الاستدامة من دون التنمية البشرية تعني إبقاء المستويات المادية للذين منحوا أكثر مما يجب وإنقاص مستويات الفقراء، أي إساءة التوزيع في الحاضر (الفقراء يعيلون الأغنياء والذين لم يولدوا بعد).

هناك طريقة للخروج من هذا التناقض الكريه: وهي إعادة التوزيع في الحاضر، إذا أمكن تخفيف التأثير البيئي السلبي للنشاط البشري والذي يعتبر أغنياء اليوم مسؤولين رئيسيين عنه، عندها يصبح أي تحسين في وضع الفقراء أكثر استدامة. ولعرض النقطة ذاتها بطريقة أخرى: إذا جرى إنقاص التأثيرات البيئية السلبية، عندها سيصبح الأمر أكثر صعوبة لتحقيق التنمية البشرية إلا إذا وافق أغنياء اليوم (الأمم والطبقات و الأفراد) على قبول تخفيض أكبر من نسبتهم لاستعمالهم للموارد، وإنتاجهم النفايات.

إن الصراع بين فقراء اليوم والفقراء الذين لم يولدوا بعد موجود لدرجة أن أي إنقاص حقيقي للتأثير السلبي لأغنياء اليوم هو أمر غير متوقع. وهكذا نجد أن التنمية الإنسانية معرضة لخطر عدم الاستدامة، إلا إذا كانت هناك إعادة توزيع. والتنمية المستدامة معرضة لخطر ألا تكون إنسانية، إلا إذا ترافقت مع إعادة التوزيع.

وبالنظر إليهما بهذه الطريقة، يمكن رؤية مفهومي التنمية وشكلي إعادة التوزيع اللذين يحتويانهما على أنهما يقوي كل منهما الآخر. ويتطلب العدل، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، أن تجري متابعتهما معا في آن.

وهما يستتبعان أنواعا مختلفة (وليس بالضرورة متناقضة) من التغيرات، ولكنهما يتضمنان معنىً واحدا مشتركا: إن متابعة الاثنين معا تتطلب تخفيضا في استعمال الموارد وإنتاج الملوثات من قبل الناس، والطبقات والأمم التي هي الآن غنية وحاصلة على قدر زائد من المنح والهبات. إنهم الناس أنفسهم الذين يستخدمون معا، وبإفراط، الموارد التي يحتاج إليها المحرومون منها اليوم ومن سيأتي بعدهم من الأجيال. وإذا استمر هذا الهدر، فلن يمكن استمرار التنمية الإنسانية، أو التنمية المستدامة، أو كلتيهما معا، أو على الأقل سيكون ذلك صعبا جدا.

يجب إذن أن تُستبدل بهذه الرغبة العامة في التنمية والتي أحيطت بمثل خيبة الأمل هذه، رغبة أخرى ليس من أجل التنمية الإنسانية، ولا من أجل التنمية المستدامة وحدها، بل من أجل التنمية الإنسانية المستدامة التي ينفذ من خلالها كلا نوعي إعادة التوزيع. ويبدو أن مدىً واسعا من إعادة التوزيع لاستخدام الموارد في العالم هو شرط ضروري للتنمية الإنسانية المستدامة.

لقد تزامنت ـ بشكل يدعو إلى السخرية ـ اللحظة التاريخية التي تصل فيها أعداد متزايدة من الناس إلى مثل هذه النتائج مع فترة انتصار أيديولوجية السوق الحرة التي تتجه إلى تقديم آثار مناقضة.

ارتبطت هيمنة أيديولوجيات السوق الحرة مع ظهور قضايا الرفاهية والبيئة بشكل منحرف، لقد تعاضدت الزمرة المنادية بـ «كل القوى للسوق الحرة» في الجدالات القديمة حول الطريق إلى التنمية، لأنهم يعتقدون أن المسائل الجديدة لا تشكل فرقا بالنسبة إليهم. الشركة الرأسمالية الحرة تضخم النمو والدخل، والناس في نظام السوق عموما يحصلون على ما يريدون، مسائل الاستمرار في الحرمان أو الاستنزاف البيئي والتلوث ليست مصدر إزعاج، وهذه الخصائص المناسبة لمبادئهم ليست بالتأكيد السبب الوحيد لانتشارهم المدهش خلال الثمانينيات، ولكن ربما كان للتشويش والاضطراب الذي حدث لهم والذي نتج عن الجدل الجديد الذي حدث بين مؤيديهم بعض المساهمة في ذلك.

هناك تحرر متزايد من الوهم المتعلق بالثورة الليبرالية الجديدة المعارضة لوجود آليات إعادة التوزيع في العالم. إن كمية المساعدات العالمية، عدا بعض الدول التي تقدم فائدة لاقتصاد الدول المانحة، في تراجع. إن معايير دولة

الرفاهية التي وُضعت والتي قامت فعلا بتوزيع الدخل عندما كانت الدول أفقر مما هي عليه الآن، مهددة الآن وبمنطق عجيب، وذلك بسبب أنه لم يعد بإمكانها تحمل ذلك كما تدّعي، على رغم أن هذه الدول هي أغنى الآن.

لقد كانت هناك إشارة صغيرة لإعادة توزيع رئيسية للدخل بين الدول خلال العقدين من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩، و وفقا لمعامل جيني، فإن اللامساواة العالمية العامة إما أنها بقيت على حالها وإما أنها أصبحت أسوأ حسب أسلوب التحويل الذي استخدم.

ووفقا لكل الطرق، زادت شرق آسيا حصتها في الإنتاج العالمي بسرعة أكبر من زيادتها في عدد السكان، بينما نجد حصة أفريقيا من عدد السكان قد ازدادت مع انخفاض حصتها العالمية في الإنتاج، وكذلك مع انخفاض المستوى المطلق لمستوى دخل الفرد. هناك دلائل على وجود إعادة توزيع كبير للأغنياء في عدد من الدول المتقدمة (في بريطانيا تضاعفت ضريبة الدخل السابقة التي كانت مفروضة على الـ ٢٠٪ الأغنى من عدد السكان بشكل مضاعف عن ضريبة الـ ٢٠٪ الأفقر منذ ١٩٧٩ (ساند فورد ١٩٩٣ نقلا عن تقارير وزارة الخزانة البريطانية)، وكذلك في بعض الدول المتخلفة، خاصة في أمريكا اللاتينية (البنك الدولي ١٩٩٣). وفي غياب تغيير سياسي جوهري، علينا في الوقت الراهن أن نعترف بأن الوقت ليس ملائما لإعادة التوزيع الكبيرة الضرورية كشيء ملازم للتنمية.

من الصعب جدا، بالطبع، تحديد المستويات التي يجب أن يهبط إليها التلوث واستنزاف المصادر، وبالتالي درجة إعادة التوزيع اللازمة، ولكن الأبحاث التي تمكننا من القيام بحسابات أكثر مصداقية تتراكم باستمرار في بعض المناطق، لقد استخدمت قاعدة المعلومات الهائلة عن طرح الكربون التي قدمها مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة لتوضيح أبعاد المشكلة. ويقول بعض علماء المناخ إنه من أجل تثبيت تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو، من الضروري إنقاص معدل مستوى الطرح الفردي إلى حوالي المستوى السائد حاليا في الهند.. وإذا اعتبرت مثل هذه الغاية أمرا ضروريا، عند ذلك فإن التحويل في أسلوب الحياة في الدول الغنية (وفي الطريقة التي تحاول بها الدول الفقيرة تغيير أسلوب حياتها) سيكون عميقا، وبشكل لا يصدق، ربما، لكثير من الناس.

كان لمثل هذه البيانات تأثير مأساوي في تقديم حجم هذه المهمة، وأيضا في تقديم التقسيم اللازم لمسؤولية المشكلة الحالية. و إذا كانت المسألة هي واجبا أخلاقيا يتحمله مسبب التلوث بأن يتغير فيمكن عندها لمثل هذه الأرقام أن تؤدي دورا سياسيا مهما في إضعاف قوى المساومة لمسببي التلوث الكبار، ستكون المعركة على إعادة التوزيع العالمي، بشكل جزئي، معركة على المؤشرات وتفسيراتها (أغاروال وناران ١٩٩١ ومعهد الموارد العالمي ١٩٩٢).

نجدة الطفل

إذا كانت اللامساواة وكيفية إنهائها مسألتين جوهريتين في تحقيق التنمية البشرية القابلة للاستمرار، فعلينا الذهاب إلى ما وراء تعريف المفاهيم ومحاولة إعطائها معنى محددا. علينا أن ننظر إلى أسباب الإصرار على اللامساواة، وهذا يعني حتما أن علينا العودة إلى الجدل حول التنمية التي حلت محلها الاهتمامات الجديدة بشكل جزئي. حلل رافضو «الفائدة المشتركة» المعوقات التي على طريق التنمية، على رغم أن الجدالات القائمة حول الغاية ناقشت مفهومهم عن التنمية، أي أن المعوقات نفسها أو ما يتعلق بها تقف أيضا في طريق التنمية الإنسانية المستدامة، وما زال الكثير من مناقشات رافضي الفائدة المشتركة قائما في ما يتعلق بالأهداف المعاد تعريفها وتحديدها.

كان أحد الأجزاء المهمة لأكثر التحاليل العالمية رفضا، هو أن آليات مختلفة في الاقتصاد العالمي قدمت تحويلا نظاميا للقيمة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية (من خلال تبادل غير متكافئ وفواتير مزيفة للصادرات والواردات من قبل شركات متعددة الجنسيات، واستعادة الأرباح إلى الوطن، وخدمة الديون، هكذا...)، ما دام هذا التحويل للقيمة موجودا (وقد أثار كل بند منها نزاعا)، فهي تشكل إعادة توزيع خاطئة للدخل لا تستطيع إلا أن تسيء إلى ظروف تحقيق تنمية إنسانية مستدامة، وبغض النظر عن تقييم المرء للنقاش العام فلا مجال للشك في أن تحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء قد ازداد بشكل ما في السنوات الأخيرة، البندان الأكثر جدارة بالملاحظة هنا هما الخدمة الهائلة للديون منذ أوائل الثمانينيات (ساتكليف ١٩٩٣ أ) والحركة المعاكسة الحادة فيما يخص تجارة المنتجات الأولية منذ منتصف السبعينيات (مايزلز ١٩٩٢).

لا يمكن لهذه الأحداث إلا أن تكون لها تأثيرات بيئية سلبية في البلدان الفقيرة. ليس فقط لأنها تستنزف الموارد التي يمكن استخدامها من حيث المبدأ لغايات بناءة، بما في ذلك التحسين البيئي، بل إنها أيضا تميل إلى إحداث تسابق في الحصول على العملة الأجنبية، إما لدفع خدمة الديون وإما للتعويض عن أرباح التصدير المتناقصة. ويمكن لهذا السباق أن يؤدي إلى تنمية نشاطات جديدة غير صحيحة بيئيا مثل إنتاج بعض محاصيل التصدير الزراعية التجارية أو الإفراط في قطع الغابات المدارية من أجل صادرات الأخشاب، وقد تجري إعاقة استثمارات الحماية اللازمة (كروز وربيتو ١٩٩٢)، ما يؤدي أيضا إلى رغبة يائسة لتقليل النفقات والمنافسة الزائدة التي تكون ضمن أشياء أخرى قد تشجع نظاما متراخيا (رخيصا) لحماية البيئة، ويحتمل أنها أدت كذلك إلى الاستغلال الزائد لبعض الموارد غير القابلة للتجدد، مما أدى إلى نقص حاد في احتياطيها وأسعار أرخص قد تغطي على أوضاع هذا النقص (بانكر وأهيرن، ١٩٩٢)، وهذه حجة ضد الاقتصاديين الذين يدَّعون أن مؤشرات الأسعار ستتحكم في أي اتجاه نحو الاستنزاف الزائد للموارد غير القابلة للتجدد.

كان مفهوم التبادل غير المتكافئ القائل إن الدول المتقدمة الغنية تتلقى على المدى الطويل واردات من الدول الفقيرة بأسعار أقل من قيمتها، تكملة لملاحظات بعض الرافضين في العالم، ونادرا ما أخذت هذه الملاحظة في الحسبان. إن الاعتبارات المثارة حاليا من قبل اقتصاديي البيئة هي أن استخراج الموارد غير القابلة للتجدد كان يحدث دائما بتكلفة أقل بكثير من تكلفته الحقيقية، باعتبار أنه لم يجرِ تقييم مخزون المواد الطبيعية، وفي هذا السياق، يقوي النقاش البيئي النقاش عن وجود تبادل غير متكافئ، بما أن الدول الفقيرة استنزفت، لقرون، مواردها غير القابلة للتجدد، من أجل التصدير إلى الدول المتطورة. وبالقيام بذلك، جرى فعلا التخلي عن جزء من ميراثها(مارتينيز ألير ١٩٨٧).

وهكذا نرى أن النقاشات البيئية تقوي بعض مظاهر تحليلات الرافضين (أو، إن شئت نظرية التبعية)، وعلى الأقل، تبقى لذلك بعض الأجزاء المهمة من هذا التحليل أساسا ضروريا لفهم معوقات التنمية الإنسانية المستدامة. وإذا كانت التنمية بحاجة إلى إعادة تعريف، فإن التخلف أيضا يحتاج إلى ذلك بالدرجة نفسها. إننا نشهد الآن تراكبا سريعا للكتابات التي في النتيجة تبين كيف أن التدهور البيئي والرفاهي كانا وما زالا في كثير من الحالات نتيجة عدم المساواة في التوزيع العالمي للثروة